Khor Al-Odaid Conflict Between Kingdom of Saudi Arabia and Abu-Dhabi in 1934-1952 and British Attitude Towards it

Dr. Husain A. AL-Temimi
Dr. Nadhim R. Al-Amara
College of Arts/University of Basrah

ABSTRACT

When oil discovered , many border problems started to appear in the Arabian Gulf area. Orre of these problems was the conflict between Saudi Arabia and Abu-Dhabi over Khor Al-Odaid during 1934-1952.The official talks on the border issue started between the Saudi government and the British government , which represented Abu-Dhabi according to the treaties of protection of the 19 th century.The period under study witnessed many official and non-official meetings and talks between the two sides. Many proposals and solutions were submitted,but all negotiations failed to arrive at a fair settlement. Al-Dammam conference in Saudi Arabia was held in 1953 to discuss the border problems .

The problem of Khor Al-Odaid was one of many border conflicts that were not settled between the Saudi and British government such as the conflict over Beraimi Oasis. Britain worked to prolong the border conflicts to maintain the so-called status quo policy which serves the British interests and the area .

الخلاف بشأن خور العديد بين السعودية وابوظبي ١٩٣٤-١٩٥٢ والموقف البريطاني منه

م.د .حسين عبد القادر محيي التميمي / م.د . ناظم رشم معتوق الأمارة

كلية الآداب / جامعة البصرة

الملخص :

كان ظهور النفط في منطقة الخليج العربي سبباً في ظهور عدد من المشكلات الحدودية التي لم تكن مألوفة في المنطقة من قبل، ومن بين تلك المشكلات الخلاف حول خور العديد بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي في المدة بين عامي ١٩٣٤-١٩٥٢ ، وتم تحديد عام ١٩٣٤ بداية للبحث وذلك لأنه العام الذي شهد بداية المباحثات الرسمية حول الحدود بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية بوصفها ممثلاً لأمارة أبو ظبي، إما عام ١٩٥٢ الذي انتهى عنده البحث فهو العام الذي عقد فيه مؤتمر الدمام في السعودية لبحث مشكلات الحدود والذي عجزت فيه الأطراف المتنازعة عن التوصل إلى حلول مرضية .

شهدت المدة موضوع البحث العديد من اللقاءات والمباحثات الرسمية وغير الرسمية بين طرفي النزاع، قدم خلالها كل طرف منهما وجهة نظره الخاصة ،أن مشكلة خور العديد كانت جزءاً من مجموعة خلافات حدودية لم تحسم بين الحكومتين السعودية والبريطانية كالخلاف حول واحة البريمي. وكانت بريطانيا ترسخ ما يعرف بسياسة الوضع الراهن **status quo** وهو الأمر الذي يصب في النهاية بخدمة المصالح البريطانية.

المقدمة:

تعد الدراسات الحدودية من الدراسات المهمة لما يترتب عليها من مشكلات قد تنشأ بين الدول المتجاورة وما ينجم عنها من خلافات من الممكن أن تؤدي الى خسائر بشرية ومادية هائلة ، ومن هذا المنطلق برز الاهتمام بالدراسات التي تعنى بالخلا فات الحدودية في منطقة الخليج العربي لتحديد أسبابها والظروف التي رافقتها وكشف الأهداف التي خطط لها الاستعمار، ومن هذه الخلافات، الخلاف بين المملكة العربية السعودية ومشيخة ابوظبي حول خور العديد في المدة بين عامي ١٩٣٤-١٩٥٢ ، وكان النفط من الأسباب المهمة التي ساهمت في إذكاء جذوة ذلك الخلاف وغيره من الخلافات الأخرى في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية النفطية الاستثنائية، و تم تحديد عام ١٩٣٤ بداية للبحث وذلك لأنه العام الذي بدأت فيه المباحثات الرسمية حول الحدود بين حكومة المملكة العربية السعودية وبريطانيا بوصفها م مثلاً عن مشيخات الخليج العربي التي كانت ترتبط بها بمعاهدات حماية - في لندن ، و كانت تلك المفاوضات بداية لسلسلة طويلة من اللقاءات والمباحثات الرسمية وغير الرسمية لإيجاد تسوية مقبولة من الطرفين ، اما عام ١٩٥٢ الذي ينتهي عنده البحث فهو العام الذي عقد فيه مؤتم ر الدمام في السعودية لبحث مشكلات الحدود والذي عجزت فيه الأطراف المتنازعة عن التوصل إلى حلول مرضية وهو ما أدى إلى توقف المباحثات وتأجيلها لمدد لاحقة لا تقع ضمن حدود البحث.

الخلاف بشأن خور العديد بين السعودية و ابوظبي ١٩٣٤-١٩٥٢ والموقف البريطاني منه:

لم تظهر مشكلات للحدود السياسية في أمارات الخليج العربي الا منذ اوائل القرن العشرين ، كما انها لم تصل الى درجة من التعقيد السياسي الا بعد اكتشاف النفط في مدة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها[١] ، وكان المحرك الأساس لتلك الخلافات شركات النفط الأجنبية ومن ورائها الدول الاستعمارية، ومن بين الخلافات الحدودية التي لم يتم التطرق اليها بالدرس والتحليل الخلاف حول خور العديد بين السعودية وابو ظبي الذي كان عبارة عن مدخل او خليج صغير يبعد مسافة (١٨٠)ميل مباشرة عن مدينة ابوظبي[٢].

ويمكن ان نعزو اسباب نشوب النزاع حول خور العديد الى الامتيازات النفطية التي منحت الى الشركات الاجنبية في منطقة الخليج العربي وعلى رأسها الشركات البريطانية [٣] والتي عمدت الى احتكار امتياز التنقيب عن النفط عن طريق ابرام معاهدات مع شيوخ الخليج العربي والتي تضمنت أن لا يمنحوا أي امتياز للتنقيب عن النفط في بلادهم دون مشاورتها [٤].

وعلى الرغم من تلك الجهود البريطانية الرامية الى جعل امتيازات النفط حكراً على الشركات البريطانية العاملة في هذا المجال ، الا ان مدة الثلاثينيات من القرن العشرين تميزت بنشاط واسع لشركات النفط الأمريكية في منطقة الخليج ا لعربي، وقد ادى التسابق من اجل الحصول على الامتيازات النفطية في المنطقة بين الامريكيين والبريطانيين [٥] الى ظهور مشكلات الحدود السياسية لاسيما بين المملكة العربية السعودية وجاراتها في الشرق والجنوب الشرقي وكانت البداية لذلك عام ١٩٣٣ عندما منح الملك عبد العز يز آل سعود [٦] امتيازاً للنفط[٧] لشركة "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" Standard oil of California ، إذ كان هناك على ما يبدو تضارباً في وجهات النظر بين حكومتي لندن والرياض حول حدود المملكة العربية السعودية المشار اليها –انفاً– وهو امر كان يستدعي الدراسة من الجهات المعنية في بريطانيا [٨].

بادرت الحكومة البريطانية الى فتح باب المباحثات مع المملكة العربية السعودية لغرض إيجاد حل للخلافات الحدودية بين السعودية وامارات الخليج العربي الخاضعة لبريطانيا ، وتم خلالها طرح موضوع الخلاف حول خور العديد –الذي كانت بريطانيا تدعي تبعيته لأمارة ابو ظبي– ، إذ اوعزت الحكومة البريطانية الى اندرو ريان Andrew Ryan ،الوزير البريطاني المفوض في جدة، بأن يبلغ الحكومة السعودية برغبتها في فتح باب التباحث حول الحدود بهدف ايجاد تسوية لها ،وبهذا الصدد وجهت دعوة الى فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية ،انذاك، للذهاب الى لندن في شهر ايلول من عام ١٩٣٤ لبحث موضوع الحدود[٩].

غادر فؤاد حمزة الى لندن واجرى مفاوضات في التاسع من ايلول من العام المذكور مع الحكومة البريطانية التي كانت تنوب عن ابوظبي وقطر وبقية الامارات التي لها خلافات حدود مع العربية السعودية[١٠]. ورداً على اقتراحات قدمها فؤاد حمزة بأنه من المستحسن ان يكون الحكام ذوي الشأن موجودين في اية محادثات خاصة بالحدود ، اوضح الجانب البريطاني ان

الحكومة البريطانية هي وحدها المسؤولة عن العلاقات الخارجية لأولئك الحكام وان موضوع وجودهم في اية محادثات امر لا يعني الحكومة السعودية [١١]. وعليه لم تسفر تلك المفاوضات عن أي تسوية لمشكلة الحدود ومنها مشكلة خور العديد بسبب عدم توافق الاراء بين الطرفين- السعودي والبريطاني-، لكن سرعان ما بادرت الحكومة السعودية الى استئناف المفاوضات من جديد اذ قدم فؤاد حمزة مذكرة الى اندرو ريان في الثالث من نيسان عام ١٩٣٥ حدد فيها حدود المملكة العربية السعودية مع كل من ابوظبي وقطر وبقية امارات الساحل المتصالح ومسقط وسميت تلك المذكرة بـــ"الخط الاحمر" او "خط فؤاد حمزة" [١٢].

وفيما يتعلق بخور العديد فقد اشارت السعوديةِ ولأول مرة في تلك المذكرة الى ان الخور المذكور يقع ضمن حدودها اذ جاء فيها : " **ان حدود السعودية تبدأ من نقطة على الساحل الغربي لشبه الجزيرة العربية على بعد ٢٥ كم من رأس دوحة سلوى يتجه شرقاً مسافة حوالي ٨كم لتعود جنوباً بشرق لتصل الى الساحل الشرقي على بعد ١٢كم الى الشرق من خور العديد...**"[١٣]. ومن الطبيعي أن يرفض البريطانيون ذلك الخط الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى إطالة عمر النزاع. [١٤]

وكمقترح بديل للمقترح الذي قدمه فؤاد حمزة، سلم اندرو ريان الى الحكومة السعودية في التاسع من نيسان ١٩٣٥ مسودة اتفاق مقترح باستبدال خط السعودية بخط اخر أطلق عليه اسم "الخط الأخضر" كحل لقضية الحدود، الا ان السعودية لم توافق على هذا المقترح الجديد، وهو الأمر الذي أدى إلى فتح باب المفاوضات من جديد في لندن في شهر تموز من عام ١٩٣٥ وخلالها بين فؤاد حمزة ان بلاده لا تستطيع التراجع عن ا لمشروع الذي قدم في السابق -والذي سمي بأسمه- لأنه يمثل ،بحسب قوله، "**الحد الأدنى لمطالب ابن سعود..**" وفضلاً عن ذلك فقد كان من بين الأسباب التي أدت الى الرفض السعودي للخط البريطاني الجديد هو استبعاد الأخير لخور العديد من الحدود الشرقية للسعودية على الرغم من ان الملك عبد العزيز ال سعود " **مارس حقاً قاطعاً على هذه المنطقة ..**" وان خور العديد" **كان يستخدم في الماضي كمحطة للقوافل المتجهة إلى الإحساء وان هناك مشروعاً معداً لتطويره من الناحية التجارية**". [١٥].

ويظهر انه كان هناك رغبة مشتركة بين بريطانيا والسعودية تتعلق بضرورة التوصل الى حل لمشكلات الحدود في المنطقة ، فقدمت الحكومة البريطانية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٣٥ بواسطة وزيرها المفوض في جدة، اندرو ريان ما عرف بـــ "خط الرياض "

الذي تضمن اقتراحاً لترسيم الحدود بين السعودية وامارات الخليج العربي المجاورة لها وابدت خلالها بريطانيا استعدادها للتوصل الى تسوية مقبولة ، ولكن على الرغم من ذلك بقي خور العديد بموجب هذا المقترح الجديد يقع ضمن حدود ابوظبي(١٦) .

ويبدو ان السبب الذي دفع بريطانيا الى فتح باب التفاوض مع المملكة العربية السعودية هو رغبتها في الاحتفاظ بصداقتها مع الأخيرة في مدة شهدت تنامياً في النفوذ الايطالي في الحوض الجنوبي من البحر الاحمر (١٧) ، فضلاً عن ذلك فقد توفرت ادلة على وجود مكامن نفطية مهمة في التخوم السعودية مع ابوظبي فعزز ذلك من حرص بريطانيا على خط حدودي "**مرن** " يتناسب مع مصالح الشركات البريطانية النفطية وسياستها في المنطقة .(١٨)

وعلى الرغم من ان خط الرياض لبىّ بعض المطالب السعودية في الجهة الجنوبية الشرقية من التخوم السعودية مع ابو ظبي ، الا انه أعطى خور العديد وسبخة مطي بالإضافة الى مساحات لا بأس بها من الداخل الصحراوي لأمارة أبوظبي كما احتفظ بجبل نخش لقطر، وهو الامر الذي لم يكن يتفق مع ما تطمح اليه الحكومة السعودية آنذاك .(١٩).

وعليه فقد كان ذلك كافيا لرفض حكومة الرياض لهذا العرض البريطاني ،إذ اعلنت عن رفضها له بعد اربع وعشرين ساعة من عرضه، مع تأكيد –**حقها**– بالمطالبة بجبل نخش وخور العديد(٢٠)ويبدو ان السبب الذي دفع الحكومة السعودية الى المطالبة بالأخير يرجع–بحسب جون كيلي– الى أسباب إستراتيجية ومنها الوصول الى الساحل شرق قطر مما يؤدي الى عزل ابوظبي عن الاخيرة، ومن ثم يصبح ابن سعود قادراً على فرض الضغوط على كليهما وعلى كل مشيخات الساحل المتصالح(٢١).

ويظهر من خلال الاطلاع على الوثائق البريطانية ان مطالب الحكومة السعودية بخور العديد لم تكن بالقوة نفسها التي كانت تطالب بها في المناطق الاخرى لاسيما ان فؤاد حمزة في لقائه مع اندرو ريان اشار الى أن الملك عبد العزيز – ربما– يتخلى عن خور العديد لأبوظبي مقابل حصوله على مكاسب اخرى تتعلق بالحدود وخاصة بمشيخة قطر ومنها جبل نخش وفضلاً عن ذلك اقترحت السعودية امتناع الشركات النفطية العاملة في اراضي الطرفين عن التنقيب في الاراضي المتنازع عليها حتى يتم التوصل الى تسوية نهائية "**معقولة**" ، الا ان ريان رفض العرض رفضاً قاطعاً، مبيناً الوعود التي قطعتها بريطانيا لمشايخ الخليج العربي من خلال معاهدات الحماية(٢٢) مع تلك المشيخات(٢٣) .

ونظراً لصعوبة التوصل الى حل وسط بين الحكومة السعودية من جهة والحكومة البريطانية بوصفها ممثلاً لمشيخات الخليج العربي من جهة ثانية توقفت المفا وضات حول الحدود بين الطرفين، ويبدو ان البريطانيين كانوا مصممين على عدم اعطاء خور العديد للسعودية، ففي برقية بعث بها غوردن لوك Gordon Loch ، المعتمد السياسي البريطاني في البحرين ، في التاسع عشر من شباط ١٩٣٧ الى المندوب السامي البريطاني في بوشهر اوضح فيها ان الملك عبد العزيز آل سعود لا يملك أي حق في خور العديد وان أي أدعاء من هذا النوع هو محل دراسة ومناقشة و اضاف انه في حالة منح أبن سعود أي مرور في خور العديد بصورة رسمية او أي تسهيلات مشابهة سيلحق الضرر بكل من ابو ظبي وقطر ،وعندها سينظر الى بريطانيا كمن باعت أصدقاءها- حكام ابو ظبي وقطر- لذا لا يمكن تقديم أي تنازل آخر بخصوص حدود ابو ظبي او غيرها من المشايخ[٢٤].

وللتأكيد على وجهة النظر البريطانية بخصوص الموقف تجاه خور العديد قام المندوب السامي البريطاني في بوشهر باستطلاع المنطقة، و بعث برسالة الى حكومة الهند البريطانية في العشرين من شباط ١٩٣٧ وخلص فيها الى أنه لا يمكن تقديمهم أي تنازل للملك عبد العزيز في خور العديد[٢٥].

ولم تستأنف المحادثات بشأن الحدود الا في شهر اذار من العام المذكور ، وذلك حينما زار رندل Rendle ، ممثلاً عن الحكومة البريطانية ، جدة وأجرى محاد ثات مع كل من الملك عبد العزيز آل سعود ومستشاريه حول هذه المشكلة، وخلال هذه المفاوضات أوضح الاخير ان مطالبه بخور العديد انما هي في صالح الحكومة البريطانية " **لأنه لن يستطيع احد غيره ان يقر الامور هناك حيث ترتكب الجرائم وان الناس يلتجئون لحمايته** .."[٢٦].بمعنى ان الوجود السعودي في خور العديد سيؤدي الى توطيد الأمن في تلك المنطقة وهو امر سيصب في النهاية في صالح بريطانيا التي كانت مهتمة بتحقيق الاستقرار في الخليج العربي حفاظاً على مصالحها، ولكن يبدو ان السبب يرجع الى رغبة المملكة العربية السعودية في توسيع ممتلكاتها في تلك المنطقة الغنية بالثروات النفطية.

ويظهر ان بريطانيا كانت مدركة لطموحات الملك عبد العزيز– التوسعية – فقد جاء ردها على خلاف وجهة النظر السعودية إذ اوضح رندل ان منطقة خور العديد تعد جزءاً من مشيخة ابو ظبي ومعترف بها منذ سبعينيات القرن التاسع عشر ، و ان مطالبة السعودية بها على الاسس التي تقدم بها فؤاد حمزة في السابق من حيث انها تعتزم استغلالها تجارياً امر لا يتفق والواقع وان امتلاك ابو ظبي لساحل هذه المنطقة يعد من ناحية اخرى ضرورياً لربط ابو ظبي بمشيخة قطر المجاورة لها [٢٧]. ونظراً لأختلاف وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا ، ونشوب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ علُق البحث في مشكلات الحدود الى ما بعد انتهاء الحرب .

وما ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها عام ١٩٤٥ حتى استؤنفت المفاوضات بشأن مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي من جديد، لاسيما بعد ان باشرت بريطانيا بدراسة تلك المشكلات في سبيل التوصل الى تسوية تتفق ومصالحها في المنطقة [٢٨].

ويبدو لنا ان السبب الذي دفع بريطانيا الى استئناف المفاوضات من جديد يرجع الى النتائج التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية، اذ ادت تلك الحرب الى حدوث تغيرات عميقة في ميزان القوى العالمي وفي الترتيبات السياسية والإقليمية والتي كان أبرزها انكماش الهيمنة البريطانية العالمية وبداية انحسار النفوذ البريطاني عن بعض اجزاء المنطقة العربية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية[٢٩].وهو الامر الذي جعل بريطانيا تعمل من جديد لإيجاد حل لمشكلات الحدود ومنها الخلاف حول خور العديد في وقت كانت فيه الاكتشافات النفطية تزداد يوماً بعد يوم.

وفي أطار ذلك السياق ورغبة من بريطانيا بعدم اثارة الملك عبد العزيز اصدرت الدوائر المعنية في لندن اوامر تقضي بمنع الشركات النفطية البريطانية من القيام بأعمال التنقيب في المناطق المختلف عليه ومنها خور العديد الذي ،لا يزال، موضع خلاف بين السعودية من جهة وبريطانيا وابوظبي من جهة ثانية [٣٠].

ولم تلبث الشركات النفطية البريطانية أن أستأنفت نشاطها في المناطق المختلف عليها في المدة بين عامي ١٩٤٧-١٩٤٨وهو الامر الذي اثار الحكومة السعودية وجعلها تسمح لفرق المسح التابعة لشركة ارامكو[٣١] في عام ١٩٤٩ بالتوغل في تلك المناطق وأقامت لها منارات في منطقة "رأس الجذرة " الواقعة بين خور العديد وسبخة مطي[٣٢]، في محاولة منها لتعزيز نفوذها في تلك المناطق التي لم يتعين حدود السيادة عليها بعد [٣٣].

أدت تلك الإجراءات الى احتجاج الجانب البريطاني،إذ اوضح ستوبارت Stobart الضابط السياسي في ساحل عمان لأحد المسؤولين السعوديين المرافقين للشركة الأمريكية ان الحكومة البريطانية كانت تعترف بأمتداد ابو ظبي حتى خور العديد ومن ثم فأن عمل الشركة المذكورة يعد "تعدياً" على شيخ ابو ظبي شخبوط بن سلطان[٣٤].

جاء الرد السعودي على خلاف وجهة النظر البريطانية ، إذ اوضحت الخارجية السعودية ان رجال الشركة في منطقة سعودية لوجود قبائل في المنطقة تدين بالولاء للحكومة السعودية[٣٥]. ويبدو من ذلك ان الحكومة السعودية كانت تعد تبعية قبائل المنطقة للفكر الوهابي وأدائهم الحقوق الشرعية كالزكاة والصدقات وغيرها يمكن ان يكون دليل مناسب للولاء السياسي لها.

وعلى الرغم من تلك الرؤية السعودية فقد اوضح احد خبراء شركة ارامكو لبعض المسؤولين البريطانيين انه كان يعرف من خريطة تعود للشركة انه في اراضٍ تعود لأبوظبي[٣٦] .وهو ما يوضح بأن الادعاء السعودي –المشار اليه آنفاً– بشأن تبعية تلك المناطق لها ادعاء غير دقيق لاسيما مع الاعتراف المذكور والذي يمكن ان نستدل منه على تبعية خور العديد لأمارة ابوظبي.

وعليه بيّنَتْ الحكومة البريطانية في الحادي عشر من ايلول عام ١٩٤٩ أن العمل السعودي المتضمن القيام بأعمال التنقيب في الأراضي المتنازع عليها يعد انتهاكاً من الحكومة السعودية لحرمة أراضي ابوظبي ومن ضمنها خور العديد[٣٧].

أدت تلك التطورات الى اجراء عدد من اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين السعودي والبريطاني لبحث مشكلات الحدود ، ويتضح من احد اللقاءات التي جرت بهذا الخصوص في شهر ايلول من عام ١٩٤٩ ان السعودية كانت ترى ان اية تسوية بشأن الحدود ينبغي لها ان تعتمد على السلطة الفعلية التي مارسها الملك عبد العزيز آل سعود على القبائل في المناطق المتنازع عليها والتي تمثلت بالحقوق الشرعية وأبرزها جمع الزكاة ، غير ان ذلك – بحسب الباحث رياض جاسم الاسدي– لا يمكن ان يعد دليلاً كافياً لأثبات السلطة السعودية [٣٨] على تلك القبائل[٣٩]. ولم تكتف السعودية بذلك وانما اوضحت أن لها السيادة على الجزء الاكبر من قطر والجزء الشرقي من الخليج العربي[٤٠]. ويظهر ان تلك المطالب جاءت على أثر نشوب النزاع حول واحة البريمي[٤١] في السادس والعشرين من نيسان في العام نفسه ، وهو الامر الذي دفع بريطانيا الى الوقوف بحزم وصلابة ضد الادعاء السعودي في خور العديد خوفاً من فقدان امتيازاتهم فيها. [٤٢] لذا جاء الرد البريطاني على المطالب السعودية الجديدة بالرفض مع مطالبة السعودية بتقديم الادلة التفصيلية التي تؤيد ادعاءاتها في المناطق المتنازع عليها. [٤٣].

أوضحت السعودية في معرض ردها على الجواب البريطاني في مذكرة مؤرخة في العاشر من كانون الاول عام ١٩٤٩ ، انها لا تطالب الا "**بحقوقها المشروعة**" بأرض يسكنها رعاياها كما أعربت عن رغبتها بالتوصل الى تسوية مرضية للطرفين وهي على استعداد بأن تقوم بدراسة مشتركة لتحقيق تلك الغاية[٤٤] .

وانسجاماً مع هذا الموقف قدمت الحكومة السعود ية في شهر ايار عام ١٩٥٠ اقتراحاً يقضي بأرسال لجنة لتقصي الحقائق الى المناطق المتنازع عليها للتثبت من "**حقائق الحياة الاجتماعية والولاء السياسي للقبائل المعنية**" ، وقد حظي هذا المقترح بموافقة الجانب البريطاني ، ولعل السبب الذي دفع بريطانيا الى الموافقة على هذ ا المقترح هو ان اللجنة المقترحة لم تمتلك سلطة قضائية بمعنى ان تقريرها سيبقى ذا طابع غير ملزم.[٤٥]

وقبل ان تبدأ اللجنة المقترحة عملها دعت بريطانيا الامير فيصل بن عبد العزيز [٤٦] الى لندن للتباحث بشأن القضايا العالقة بين الطرفين ، وعند وصوله اقترح فيصل على بريطانيا عقد

مؤتمر مائدة مستديرة يحضره الشيوخ العرب اطراف النزاع ، وافقت بريطانيا شريطة ان ترأس هي وفد المشايخ الخليجيين [٤٧].

بدأ المؤتمر الحدودي اعماله في لندن في الثامن من اب ١٩٥١ وانتهى في الرابع والعشرين من الشهر نفسه وبالرغم من تبادل الاراء بين الجانبين الا انه لم يتم الاتفاق حول الحدود ، بل اكتفى المؤتمر بالتوصية بعقد مؤتمر لاحق في الدمام في المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٢ لاستئناف المباحثات وبحضور شيخي ابوظبي و قطر وشيوخ الإمارات الأخرى الذين لهم معاهدات تعاقدية مع الحكومة البريطانية[٤٨].وهكذا نرى ان مؤتمر لندن لم يكن الا تمهيداً لعقد مؤتمر اخر في الدمام لحسم مسألة الحدود بين المملكة العربية السعودية وجاراتها من مشيخات الخليج العربي الاخرى[٤٩].

بدأ مؤتمر الدمام اعماله في المدة من الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٢ لغاية الرابع من شباط من العام نفسه لحل النزاع الحدودي بين السعودية من جهة وكل من قطر وابوظبي من جهة اخرى[٥٠].

وفيما يتعلق بحدود ابوظبي فقد عدت بريطانيا خور العديد ضمن اراضي ابوظبي وبالإضافة الى ذلك فقد قام شيخ الاخيرة نفسه بتحديد مطالبه في معظم واحات البريمي وفي خور العديد[٥١].ويبدو ان تباين وجهات النظر بين الاطراف المعنية منعهم من الوصول الى نتيجة ايجابية بشأن الحدود.

وفي اللقاء الاخير من لقاءات مؤتمر الدمام الذي انعقد في الرابع من شباط ١٩٥٢ قدم روبرت هاي Robert Hay ، المقيم السياسي في البحرين،عرضاً اخيراً لمواصلة المباحثات وقد تضمن تعديل المطالب السعودية من خلال التنازل عن منطقة خور العديد لأبوظبي ، الا ان السعودية رفضت الاقتراح البريطاني[٥٢] . وبالمقابل اشار هاي بأنه طبقاً للتعليمات الصادرة من وزارة الخارجية البريطانية فأن حكومته لا يمكنها قبول مطالب المملكة العربية السعودية الرامية لضم خور العديد اليها، بل ارادت ان تكون هذه المنطقة ضمن اراضي ابو ظبي [٥٣].

وبذلك فشلت كل الجهود المذكورة ومن كلا الجانبين لحل المشكلات الحدودية بي ن الجانبين السعودي والبريطاني الذي كان ينوب عن مشايخ الخليج العربي ومنها مشيخة ابو ظبي التي عدت خور العديد جزء من اراضيها وهذا ادى الى عدم حل مشكلة الخور وبقائه لمدد لاحقة لأنه كان مقترن بمشكلات حدودية اخرى لم يتم التوصل الى حلول بشأنها وابرزها مشكلة البريمي .

الخاتمة :

اقترن ظهور النفط في منطقة الخليج العربي بظهور عددٍ من المشكلات الحدودية التي لم تكن تألفها المنطقة من قبل ، وقد مارست الشركات العاملة في مجال الصناعة النفطية ومن ورائها الدول الاستعمارية –وتأتي في الصدارة منها بريطانيا والولايات المتحدة الأ مريكية التي دخلت كمنافس قوي لبريطانيا في منطقة الخليج العربي – دور واضح في زيادة حدة تلك الخلافات التي كانت منطقة خور العديد واحدة منها ، اذ ادعت المملكة العربية السعودية بتبعية هذه المنطقة لها ، على الرغم من انها كانت تابعة من الناحية السياسية لأمارة ابو ظبي ، واستندت في ذلك الى ان القبائل هناك كانت تدين بالولاء للسعوديين من خلال دفع الحقوق الشرعية كالزكاة والصدقات الى زعماء الوهابية ، وهو دليل كافٍ بنظر الملك عبد العزيز آل سعود لإثبات "حقه" في خور العديد وغيره من المناطق المتنازع عليها، وفضلاً عن ذلك فقد كان ظهور النفط في تلك القفار كافياً من اجل المطالبة بالمنطقة المشار إليها.

وكانت المطالب السعودية في خور العديد – وما سواه من المناطق الخاضعة لبريطانيا – سبباً في جعل الدوائر المعنية في بريطانيا تنبري لإثبات عائديته لأمارة ابو ظبي رغبة منها في ابقائه تحت النفوذ البريطاني ومن ثم يسهل استغلال ثرواته ، ومن جهة ثانية فقد كانت سيطرة الحكومة السعودية على خور العديد تعني بالنسبة لبريطانيا ابتلاع السعودية لقسم كبير من امارة قطر والوصول الى سواحل الخليج العربي الشرقية ، وهو الامر الذي لم يكن ينسجم والمصالح البريطانية آنذاك، وفي الوقت نفسه تبدو بريطانيا كمن باعت أصدقائها لاسيما وانها كانت مرتبطة منذ القرن التاسع عشر بمعاهدات حماية مع مشيخات الخليج العربي وهو ما يجعلها طرفاً اساساً في جميع مفاوضات ومباحثات الحدود الرسمية وغير الرسمية .

وقد لاحظنا ان جميع تلك المفاوضات فشلت في التوصل الى تسوية – عادلة– لتلك المشكلات وذلك بسبب تصلب كلا الطرفين في مواقفهما فضلاً عن ان مشكلة خور العديد كانت جزءاً من مجموعة خلافات حدودية بين الحكومتين كالخلاف حول واحة البريمي ، غير انه مما

يلاحظ على الموقف السعودي في هذا الصدد ان ادعاء الجانب السعودي لم يكن بالقوة نفسها التي طالبت فيها بمناطق اخرى ومع امارات اخرى ، ولعل السبب يرجع الى انها ارادت استخدام خور العديد كأداة ضغط ومساومة اذ لمحت عن استعدادها للتنازل عن العديد اذا ما ابدت بريطانيا استعدادها للتخلي عن مناطق نزاع اخرى ، وبالمقابل فقد كانت الاخيرة تعمل على اطالة امد النزاع حول خور العديد وغيره من المشكلات الحدودية الاخرى رغبة منها في استمرار ما يعرف بسياسة "الوضع الراهن" وهو الامر الذي يصب في النهاية بخدمة المصالح البريطانية طالما ان شركاتها النفطية مستمرة في استثمار بترول تلك المناطق.

الهوامش:

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر :الأوضاع الداخلية في امارات الخليج العربية وعلاقات الجوار ١٩١٤-١٩٤٥م، مج ٣،دار الفكر العربي، القاهرة،٢٠٠١،ص٢٩٤

(2) محمد متولي،حوض الخليج العربي،ج١،القاهرة،١٩٧٥،ص ص٥٧-٥٨؛مصطفى عبد القادر النجار واخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر،البصرة، ١٩٨٤،ص ص١٢٧-١٢٨.

(3) ان اول ذكر لوجود النفط في الساحل الغربي للخليج العربي ، ورد في رسالة بعث بها الشيخ مبارك الصباح ،حاكم الكويت، الى المقيم السياسي في الخليج العربي في السابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩١٣ اخبره فيها ان لايعطي الامتياز لأية جهة دون موافقة الحكومة البريطانية .لمزيد من التفاصيل ينظر :سي يو اتجيسون، مجموعة المعاهدات والتعهدات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج والجزيرة العربية، ترجمة :عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بغداد ،٢٠٠١،ص ص٣١٧-٣١٨.

(4) خالد بن محمد القاسمي ، الخليج العربي في السياسات الدولية قضايا ومشكلات ، ط١،الكويت،١٩٨٦،ص٤٣.وللمزيد من التفاصيل عن التعهدات التي اعطاها شيوخ الخليج لبريطانيا بشأن النفط، ينظر: طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني –الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨-١٩٣٩، ط١ ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، دائرة دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٨٢، ص ص٨-٩.

(5) للمزيد من التفاصيل عن التنافس البريطاني – الامريكي حول نفط الخليج العربي ابان تلك المدة ينظر: وهيم ، المصدر السابق.ص٢١ وما بعدها.

(6) الملك عبد العزيز آل سعود : ولد في الرياض عام ١٨٧٦م واضطر الى العيش مع ابيه في الكويت وذلك بسبب النزاع الداخلي في نجد ،ومن هناك شن الغارات على خصوم عائلته آل الرشيد والحق الهزيمة بهم ومن معهم من العثمانيون في القصيم واستولى على الاحساء والقطيف ، كم ا قضى على دولة الهاشميين بقيادة حسين بن علي وابنه على بن الحسين في الحجاز عام ١٩٢٥،وجعل الرياض عاصمة آل سعود آل فنودي به ملكاً على نجد والحجاز وفي عام ١٩٣٢ اعلن قيام المملكة العربية السعودية ،وتوفي عام ١٩٥٣. ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، ج٣،ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، ١٩٩٣،ص٨٣٦.

(7) في التاسع والعشرين من ايار ١٩٣٣صدرت الادارة الملكية والتي تم بموجبها منح الامتياز لمدة ستين عاماً لشركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا ونشرت بالجريدة الرسمية السعودية (ام القرى) ،وقد وقع الاتفاقية عن الجانب السعودي (عبد الله بن سليمان) في حين وقع (هاملتون) نيابة عن الشركة الامريكية. للمزيد من التفصيلات ينظر: ناظم جاسم العلواني،الامتيازات النفطية الامريكية في المملكة العربية السعودية ١٩٣٣-١٩٥٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة (محفوظة على قرص مدمج)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٤،ص ص٤٥-٤٦

(8) قاسم ،المصدر السابق، ص ص٢٩٩-.٣٠٢

(9) جون ب. كيلي،الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ترجمة :محمد امين عبد الله ، الكويت ،١٩٦٨،ص١٤٥؛ محمد مرسي عبدالله ، دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها، ط١،الكويت، ١٩٨١،ص٢٥٤ ؛ قاسم ، المصدر السابق،ص.٣٠٢

(10)حسين عبد القادر محيي التميمي،الخلاف الحدودي القطري السعودي ١٩١٣-١٩٥٦،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب،جامعة البصرة،٢٠٠١،ص.٤٦

(11)قاسم، المصدر السابق،ص٣٠٣

(12) Rosemarie Said Zahlan, The creation of Qatar, London,1979,p: 83.

(13) التميمي،المصدر السابق، ص٤٨.

(14) مشاري عبد الرحمن النعيم ، الحدود السياسية للسعودية:البحث عن الاستقرار ، الرياض ، ١٩٩٨ ، ص.٤٨.

(15) قاسم، المصدر السابق، ص ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

(16)Arabian Boundaries:Primary Documents 1853-1957,Editors: Richard Schofield and Gerald Blake , Vol.19,London, 1988, p : 472..

(17) في الثالث من تشرين الاول ١٩٣٥ اعطى الزعيم الايطالي موسوليني اوامره بأحتلال الحبشة وقد ادى ذلك الى اثارة قلق وخشية بريطانيا . وللمزيد من التفاصيل عن تنامي المصالح الايطالية في الحبشة ابان تلك المدة ينظر زينب نايف احمد الالوسي، النفوذ الايطالي في القرن الافريقي ١٩٣٦-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة بغداد ، ٢٠٠٤، ص ص٥٠-٦٢.

(18) النعيم، المصدر السابق،ص٤٢

(19) المصدر نفسه،ص٤٢

(20) كيلي، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب،ج ١،ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد ، ١٩٨٠، ص١٥١

(21) المصدر نفسه ، ص ص١٢٩-١٣٠.

(22) وقعت بريطانيا معاهدات حماية مع مشيخات الخليج العربي في اواخر القرن التاسع عشر كان ابرزها الاتفاق المانع او الابدي عام ١٨٩١ ومعاهدة الحماية مع الكويت عام ١٨٩٩م وأصبحت بريطانيا بموجب تلك المعاهدات مسؤولة عن ادراة السياسة الخارجية لتلك الامارات . وللمزيد من التفاصيل: ينظر:عبد العزيز عبدالغني ابراهيم ، بريطانيا وإمارات الساحل العماني (دراسة في العلاقات التعاهدية)،مطبعة الارشاد، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٣٢٣-ص٣٢٤؛محمد البكاء، استلاب الكويت ، مجلة افاق عربية، العدد التاسع،السنة الخامسة عشر، بغداد ، ١٩٩٠، ص٢٩.

(23) Arabian Boundaries, Op, Cit., Vol. 19, p: 466.

(24) Ibid, Vol., 19, pp: 533-534.

(25)Ibid, Vol., 19, pp:562-563.

(26) قاسم،المصدر السابق، ص ص٣٠٧-٣٠٨.

(27) المصدر نفسه،ص.٣٠٨

(28) التميمي،المصدر السابق،ص٧٢؛ خليل علي مراد،تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧، بغداد، ١٩٨٠، ص ص٢٨٩-٢٩٧.

(29) النعيم، المصدر السابق،ص٤٣

(30) التميمي،المصدر السابق، ص.٧٤

(31)ارامكو: كانت نواة هذه الشركة، شركة ستاندرد اويل اوف ك اليفورنيا التي حصلت عام ١٩٣٣ امتيازاً للتنقيب عن النفط من الحكومة السعودية لمدة (٦٠) عاماً ، وبعد توسع نشاط الشركة غيرت اسمها في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤٤ الى شركة النفط العربية-الامريكية Arabian –American Oil Company واصبح يرمز لها اختصاراً ارامكو ARAMCO واتخذت الشركة من نيويورك مركزاً لها ثم ما لبثت ان نقلته الى الظهران في السعودية بناء على طلب الحومة السعودية ، وفي عام ١٩٨٠ انتقلت ملكية الشركة الكاملة الى الحكومة السعودية وتغير اسمها الى شركة الزيت العربية السعودية – ارامكو السعودية.. للمزيد من التفاصيل عن الجذور التاريخية نشأة ارامكو ونشاطها ينظر :سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية – الأمريكية (١٩٧٥-١٩٨٢)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧، ص ص١٤-٩٥.

(32)التميمي،المصدر السابق ، ص.٧٦

(33) روبرت جيران لاند ، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ، ترجمة:محمد امين عبدالله ، (د.م) ، ١٩٧٠، ص.٣٦٨

(34)عرض المملكة العربية السعودية ،التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وابوظبي وبين المملكة العربية السعودية،مجلد١ الاساس ، تموز ١٩٥٥، ص ص٣٩٧-٣٩٨ ؛ لكيلي ، الحدود الشرقية للجزيرة العربية ، ص١٧٠

(35)عرض المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق ، مجلد ١، ص٣٩٨ .

(36) كيلي،الحدود الشرقية للجزيرة العربية،ص١٧٠

(37)عرض المملكة العربية السعودية ،المصدر السابق،مجلد ١،ص.٣٩٨

(38) يبدو لنا ان تلك الرؤية السعوديةِ لا تتسم لا بالواقعية ولا المنطقية اذ ان الولاء الديني لا يمكن ان يعد اليوم دليلاً على الولاء السياسي فهل يمكن ان ندعي بان المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية –مثلاً –موالين سياسياً للحكومات المسلمة في العالم العربي والاسلامي؟.

(39)رياض جاسم الاسدي ، الاندفاع الجنوبي والجنوبي الشرقي السعودي :دراسات في المشكلات الحدودية مع دول الجوار،سلسلة بحوث شهرية محكمة تهتم بالخليج العربي والجزيرة العربية،مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد الأول ، السنة الثانية ، كانون الثاني ، ٢٠٠٠، ص.٢٩

(40)المصدر نفسه،ص.٢٩

(41)مشكلة البريمي: تقع واحة البريمي على الحدود بين ابو ظبي ومسقط وعمان في شبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحتها ١٣,٤٩٠ ميلاً مربعاً وتتألف من ثماني قرى ستة منها تابعة لأبوظبي واثنتان لمسقط وعمان ، اصبحت البريمي موضوع نزاع بين ابوظبي والسعودية على اثر ظهور النفط فيها نهاية الاربعينات من القرن العشرين فقد ذهبت السعودية الى القول ان سلاطين نجد السعوديين كانوا حكام البريمي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وان اتفاقية نجد البريطانية–السعودية لم تحدد وضع الواحة، وفي عام ١٩٥٢ بادرت الحكومة السعودية الى ارسال قوة عسكرية للسيطرة عليها، وفي عام ١٩٥٤ اتفق على حل المشكلة بالتحكيم ولكن ذلك لم يسفر عن نتيجة مرضية وهو الامر الذي ادى الى توتر العلاقات السعودية البريطانية لأن الاخيرة كانت مسؤولة عن السياسة الخارجية لأبو ظبي وغيرها من مشيخات الخليج الداخلة معها بمعاهدات حماية منذ القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من التقارب السعودي مع امارات الخليج العربي في اواخر الستينات فقد بقيت المشكلة موضع خلاف ودون حل نهائي . ينظر : الكيالي ، موسوعة السياسة،ج ١ ، ط٤،الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت ،١٩٩٩،ص٥٤٢. وللمزيد من التفاصيل ينظر: امير علي حسين ، الخلاف الحدودي حول

واحة البريمي بين السعودية وعمان ابوظبي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ .

(42) المصدر نفسه، ص.٥٧

(43) التميمي ، المصدر السابق ، ص ص٧٩-٨٠.

(44)عرض المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق ، مجلد ١، ص٤٠٢.

(45)النعيم ، المصدر السابق، ص٤٣ .

(46) فيصل بن عبد العزيز ال سعود : ولد في مدينة الرياض عام ١٩٠٦م وشارك وهو في سن مبكرة في المعارك التي خاضها والده ضد آل الرشيد والهاشميين ، وفي عام ١٩٢٧ اوفده والده لينوب عنه في المفاوضات مع بريطانيا والتي انتهت بالتوقيع على معاهدة جدة في مايس عام ١٩٢٧ التي اعترفت بريطانيا بموجبها بحكومة الملك عبد العزيز ، مثل والده بالعديد من المؤتمرات وترأس مؤتمر القمة العربية الثاني ، وقد ادى ذلك النشاط الى بلورة دوره القيادي فأصبح ولياً للعهد بعد وفاة والده في عام ١٩٥٣ وفي الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٦٤ اصبح ملكاً بعد عزل اخوه سعود، اغتاله احد افراد العائلة السعودية عام ١٩٧٥الدوافع لم يكشف النقاب عنها بعد . ينظر: عبد الوهاب الكيالي،موسوعة السياسة،ج ٤، ط ٢، الدار العربية للدراسات والنشر،بيروت، ١٩٩٠،ص٦٨٠، وللمزيد من التفاصيل ع ن الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود . ينظر:محمد حرب ، الملك فيصل بن عبد العزيز، ط ١، دار الفكر اللبناني، ١٩٩١ ، ص ص٨-١٠٣.

(47) النعيم ، المصدر السابق، ص٤٤ .

(48) أمين سعيد،الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت ،(د.ت)،ص١٣٧؛مصطفى مراد الدباغ،قطر ماضيها وحاضرها، ط١، دار الطليعة ، بيروت ، (د.ت) ، ص.١٩٤

(49) الأسدي ، المصدر السابق ، ص٣٠ .

(50)حافظ وهبة ، خمسون عام في جزيرة العرب ، مصر ، ١٩٦٠، ص١١٣ ؛ التميمي، المصدر السابق ، ص٩١ .

(51) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ، ١٩٦٥، ص ص٣١٠-٣١١ .

(52)كيلي ، الحدود الشرقية للجزيرة العربية ، ص.١٩٠

(53) التميمي،المصدر السابق،ص٩٥.

المصادر:

اولاً: الوثائق:

-الوثائق العربية المنشورة:

١ -أتجيسون ،سي يو، مجموعة المعاهدات والتعهدات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج والجزيرة العربية، ترجمة:عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بغداد ،٢٠٠١.

٢ -عرض المملكة العربية السعودية ،التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وابوظبي وبين المملكة العربية السعودية،مجلد١ الأساس، تموز ١٩٥٥.

-الوثائق البريطانية المنشورة:

- Arabian Boundaries: Primary Documents 1853-1957, Editors: Richard Schofield and Gerald Blake, Vol.19, London, 1988.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. الالوسي،زينب نايف احمد ، النفوذ الايطالي في القرن الإفريقي ١٩٣٦-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد،٢٠٠٤.

٢. التميمي،حسين عبد القادر محيي ،الخلاف الحدودي القطري السعودي ١٩١٣-١٩٥٦،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب،جامعة البصرة،٢٠٠١.

٣. حسين، امير علي ، الخلاف الحدودي حول واحة البريمي بين السعودية وعمان ابوظبي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة،٢٠٠١.

٤. العلواني،ناظم جاسم،الامتيازات النفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية ١٩٣٣-١٩٥٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة (محفوظة على قرص مدمج)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٤.

٥. الكباسي،سلمى عدنان محمد ، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية – الأمريكية (١٩٧٥-١٩٨٢)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب،جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

ثالثاً: البحوث المنشورة:

١. الاسدي،رياض جاسم ، الاندفاع الجنوبي والجنوبي الشرقي السعودي:دراسات في المشكلات الحدودية مع دول الجوار،سلسلة بحوث شهرية محكمة تهتم بالخليج العربي والجزيرة العربية،مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، العدد الأول ، السنة الثانية ، كانون الثاني ، ٢٠٠٠ .

٢. البكاء، محمد ، استلاب الكويت ، مجلة افاق عربية ، العدد التاسع،السنة الخامسة عشر،بغداد،١٩٩٠.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

١. إبراهيم،عبد العزيز عبد الغني ، بريطانيا وإمارات الساحل العماني (دراسة في العلاقات التعاهدية)، بغداد،١٩٧٨.

٢. حرب، محمد ، الملك فيصل بن عبد العزيز، ط١، دار الفكر اللبناني، ١٩٩١.

٣. الدباغ،مصطفى مراد ،قطر ماضيها وحاضرها،ط١،دار الطليعة، بيروت،(د.ت).

٤. سعيد، أمين سعيد،الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت ،(د.ت).

٥. عبدالله،محمد مرسي ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط١،الكويت، ١٩٨١.

٦. العقاد،صلاح ، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦٥.

٧. قاسم،جمال زكريا ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر :الأوضاع الداخلية في امارات الخليج العربية وعلاقات الجوار ١٩١٤-١٩٤٥م، مج٣،دار الفكر العربي، القاهرة،٢٠٠١.

٨. القاسمي،خالد بن محمد ، الخليج العربي في السياسات الدولية قضايا ومشكلات ،ط١،الكويت،١٩٨٦،ص٤٣.

٩. كيلي،جون ب. ،الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ترجمة :محمد امين عبد الله ، الكويت ،١٩٦٨.

١٠. كيلي، جون ب.، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب،ج ١، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد ،١٩٨٠.

١١. لاند، روبرت جيران ، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة:محمد امين عبدالله ،(د.م)،١٩٧٠.

١٢. مراد،خليل علي ،تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧،بغداد،١٩٨٠.

١٣. متولي،محمد ،حوض الخليج العربي،ج١،القاهرة،١٩٧٥.

١٤. النجار، مصطفى عبد القادر واخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر،البصرة،١٩٨٤.

١٥. النعيم ،مشاري عبد الرحمن ،الحدود السياسية للسعودية :البحث عن الاستقرار ، الرياض،١٩٩٨.

١٦. وهبة، حافظ ، خمسون عام في جزيرة العرب ، مصر ،١٩٦٠.

١٧. وهيم ، طالب محمد، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨-١٩٣٩، ط١ ، وزارة الثقافة والاعلام ، دائرة دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢ .

خامساً: الكتب باللغة الانكليزية :

1-Zahlan, Rosemarie Said, The creation of Qatar, London,1979.

سادساً: الموسوعات :

١. الكيالي، عبد الوهاب موسوعة السياسة،ج٤، ط٢، الدار العربية للدراسات والنشر،بيروت، ١٩٩٠.

٢. ــــــــــــــــ، موسوعة السياسة، ج ٣،ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، ١٩٩٣.

٣. ــــــــــــــــ، موسوعة السياسة،ج١ط٤،الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٩.